

انعكاسات الأزمات النفطية على الصادرات الجزائرية
دراسة تحليلية للفترة (2007-2000)

**The Implications Of The Oil Crises On Algerian Exports
Analytical Study For The Period (2000-2007)**

د. عزي خليفة¹، د. مسعودي زكرياء^{2*}

¹ جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي- (الجزائر)، k.azzi39@gmail.com

² جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي- (الجزائر)، pr.zakaria.messaoudi@gmail.com

ملخص:

لقد تم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى مناقشة أسباب انهيار أسعار النفط خلال الأزميتين الأخيرتين (أزمة 2008 و 2014) وتأثير كل منهما على الصادرات الجزائرية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الأزمات النفطية الأخيرة أثرت بدرجة كبيرة على الصادرات الجزائرية، سواء كانت في قطاع المحروقات أو قطاع خارج المحروقات، وذلك أن الصادرات تعتمد بنسبة 98 % على قطاع النفط، وحتى 2 % المتبقية نسبة كبيرة منها تعتبر مشتقات من القطاع النفطي، وبما أن النفط تتحكم فيه عوامل خارجية -وذلك برؤية أسباب تذبذبه - فإن الصادرات الجزائرية سوف تبقى تتأثر بهذا المتغير بدرجة كبيرة، إلى غاية القضاء على التبعية للقطاع الريعي.

كلمات مفتاحية: النفط؛ أسعار النفط؛ الصادرات؛ الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ الأزمة النفطية؛ النمو الاقتصادي؛ الأزمة المالية

Abstract : This paper discusses the reasons for the collapse of oil prices during the last two crises (the crisis of 2008 and 2014) and their impact on Algerian exports. The study concluded that the recent oil crises have had a great impact on Algerian exports, Whether in the hydrocarbons sector or the nonhydrocarbon sector, that exports depend 98% on the oil sector, and the remaining 2% a large proportion of which are derivatives of the oil sector, - and to see the reasons for volatility- the Algerian exports Will remain heavily affected by this variable, until the elimination of dependence on the oil sector.

Keywords: Oil; Oil prices; Exports; Exports outside the hydrocarbons sector; Oil crisis; Economic growth; Financial crisis

* مسعودي زكرياء . إيميل: pr.zakaria.messaoudi@gmail.com

1. المقدمة:

تعيش الجزائر أزمة اقتصادية حادة بعد تراجع أسعار البترول، الشيء الذي أثر بشكل مباشر على الصادرات الجزائرية التي تعتمد بشكل شبه كلي على مداخل المحروقات، التي تتأثر بمتغيرات خارجية، مما يستوجب على الجزائر البحث عن بديل اقتصادي من أجل تنويع صادراتها.

تكمن أهمية وأهداف هذه الورقة في توضيح أسباب انهيار أسعار النفط، وكيف تؤثر على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017).

سوف نحاول في هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو تأثير تطورات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية؟ بناء على الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

❖ ما هي أسباب تذبذب أسعار النفط في الأزمتين الأخيرتين؟.

❖ وما انعكاساتهما على الصادرات الجزائرية؟.

من أجل الإجابة على الإشكاليات السابقة قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة محاور:

✓ المحور الأول: أسعار النفط والأزمة المالية العالمية (2008).

✓ المحور الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية (2008) على الصادرات الجزائرية.

✓ المحور الثالث: الأزمة النفطية (2014) وانعكاساتها على الصادرات الجزائرية

2. أسعار النفط والأزمة المالية العالمية (2008)

لقد تعرضت الأسواق المالية العالمية إلى أزمة شديدة في سنة 2008 نتيجة ما يعرف بأزمة الرهن العقاري، التي أثرت على معدلات النمو الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى تدهور أسعار النفط، لهذا سوف نناقش في هذا المحور العوامل المؤثرة في أسعار النفط، وأسباب ارتفاعه قبل الأزمة المالية العالمية 2008، وأسباب انخفاضه عند وقوع الأزمة.

1.2. أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيه: يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة

بالغموض والسرية، وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دوراً هاماً للغاية في تحديد أسعار النفط، إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره، كانا دائماً أمراً يصعب على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية.

النفط أو البترول كلمة مركبة من مقطعين يوناني الأصل: كلمة Petro وتعني الصخر، وكلمة oleum تعني الزيت، وبذلك تعني كلمة بترول: زيت الصخر، تعبيراً عن تكوينها بين الصخور.

كما يعرف النفط بأنه عبارة عن مزيج من الهيدروكربونات التي تتكون بشكل رئيسي من الكربون والهيدروجين، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية الأخرى، بالإضافة إلى الهيدروكربونات فإن النفط يحتوي بكميات ضئيلة على موارد أخرى ومركبات معقدة من النيتروجين والكبريت والأوكسجين¹.

ولقد اكتسب النفط أهمية اقتصادية كبيرة خصوصاً في العقود الأخيرة، وذلك من خلال دوره في تمويل الموازنات العامة للدول، التي بدورها تؤدي إلى تمويل التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن أي تقلبات أو أزمات في الاقتصاد العالمي سوف تؤدي إلى التأثير في أسعار النفط، مما يؤدي إلى التأثير على الدول المصدرة والمنتجة على حد سواء، ويمكن تحديد أهم العوامل المحددة له فيما يلي:

1.1.2. العرض: إن الكميات المعروضة من النفط تعتمد بالدرجة الأولى على حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة

ومدى تطورها سواء في الدول الرئيسية المنتجة أو الدول الأخرى، كما أن الكميات المعروضة تخضع لمدى اكتشاف المزيد من الاحتياطيات النفطية وكميات استخراج النفط من هذه الاحتياطيات، وكميات الاستخراج هذه تتوقف على مدى تطور

العلاقات الإنتاجية، فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد أو زيادة في الطاقة الإنتاجية أو تعطّلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط وبالتالي على الأسعار المحددة.

2.1.2. الطلب: إن التوقعات المستقبلية لتطور السوق النفطية العالمية تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم، ويزداد الطلب في حالة ما إذا شهد النمو الاقتصادي العالمي معدلات نمو مرتفعة، حيث سوف يؤدي ذلك إلى توسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على النفط وبالتالي ترتفع أسعاره، والعكس صحيح في حالة الركود العالمي، وخير دليل على ذلك ما حدث في الأزمة العالمية 2008.

3.1.2. العوامل الجيوسياسية: تؤثر العوامل الجيوسياسية في أسعار النفط أيضاً من خلال تأثيرها في الإنتاج والمعروض العالمي، بسبب الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات في أماكن الإنتاج أو طرق النقل والتوزيع أو أماكن الاستهلاك؛ كما تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له، بحيث إن حدوث أي نوع من القلاقل السياسية أو الكوارث الطبيعية من شأنه أن يؤثر في مستويات الأسعار العالمية للنفط صعوداً؛ إضافةً إلى ذلك، يستخدم النفط أحياناً أداة لتحقيق أهداف وغايات سياسية، تكون في معظم الحالات غير معلنة، وقد تغلف بغطاء اقتصادي أو اجتماعي؛ فمثلاً، قد تعتمد بعض القوى المؤثرة في سوق النفط العالمي إلى تغيير مسار الأسعار صعوداً أو هبوطاً بهدف تشكيل ضغوط اقتصادية على دول أخرى، تتباين معها في المواقف السياسية عموماً، أو فيما يخص قضايا معينة، بحيث يؤدي هذا التغير في الأسعار إلى صعوبات اقتصادية في تلك الدول، قد ترغمها على تغيير سياساتها أو تعديلها بالحد الأدنىⁱⁱ.

4.1.2. عامل المضاربة: من العوامل المهمة التي لا يمكن تجاهلها، حيث تزايد تأثيرها على الأسعار خلال فترة العقد الماضي، من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق المالية للدول الصناعية، وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذاً آمناً لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجز الأمنية في السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبقة، كما تلعب المصارف الاستثمارية لاسيما الأمريكية منها دوراً فاعلاً إلى جانب صناديق التحوط ومؤسسات ومصارف أوروبية في هذه العملية، بالرغم من أن المصارف كانت مكنتية في السابق بتجارة العقود، إلا أنها بدأت مؤخراً تمتلك كميات فعلية وتشتري إنتاج حقول بأكملها ولفترة محددةⁱⁱⁱ.

بالنتيجة، فإن سعر النفط هو حصيلة مجموعة متشابكة ومعقدة من العوامل ذات الأوزان المختلفة والتأثيرات المتميزة في الاتجاه، وقد يطغى أحدها أو أكثر في فترة ما على حساب العوامل الأخرى، أو قد ينكمش دوره في فترات أخرى.

2.2. أسباب ارتفاع أسعار النفط قبل الأزمة المالية العالمية (2008):

يرجع بعض المحللين الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، نذكر منها:

1.2.2. النمو غير المتوقع في الطلب على النفط: حيث سجلت قفزة في الطلب على النفط تراوحت بين 2.2

% و 2.5% سنوياً ليبرو الاستهلاك على 84 مليون برميل يومياً.

فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلك 25 % من مجمل الإنتاج العالمي، وأوروبا 22 % (ألمانيا 3.7 %، فرنسا 2.7 %، إيطاليا 2.6 %، المملكة المتحدة 2.2 %، اليابان 7 %، والصين 6.6 %، وروسيا 3.5 %). وقد ارتفع الاستهلاك النفطي العالمي في مجمله بين العامين 1991 و 2001 بمقدار 14 % : في الولايات المتحدة 17 %، وفي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا حوالي 1 %، وفي اليابان 00 % (تراجع). أما في الصين والبلدان الآسيوية الأخرى، فقد وُجِدَتْ أعلى معدلات نمو، حيث سجلت الصين 109 %، كوريا الجنوبية 78 %، الهند 68 %، إندونيسيا 64 %، وهكذا يستمر الاستهلاك العالمي في التزايد بمعدل 2 % سنوياً.

2.2.2. الازدهار الصيني: على الرغم من أن العديد من المراقبين يرون بأن أزمة للنفط تعود إلى عوامل (جيوسياسية) واستمرار التوترات الإقليمية والدولية وتفاقم الاشتباكات المسلحة في بعض الدول المنتجة للنفط، إلا أنهم لا يستطيعون إهمال عوامل زيادة الطلب الصيني على النفط الذي ارتفع بنسبة 40 % عام 2004 عن العام الذي سبقه وذلك نتيجة النمو الاقتصادي الصيني القوي في السنوات الأخيرة، الأمر الذي كان له أثر مهم في ارتفاع أسعار النفط ^{iv}.

3.2.2. نقص القدرات الإنتاجية: رفعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تزود السوق بنسبة 40 % من النفط العالمي، إنتاجها إلى 29.6 مليون برميل في اليوم ووعدت بزيادته إلى أكثر من 30 مليون برميل في اليوم إن دعت الحاجة بدون أن يؤدي ذلك إلى تهدئة الأسعار. ويقترب الكارتل النفطي بسرعة من قدرته الإنتاجية القصوى: إذ لم يبق لديه بحسب المحللين سوى 1.4 مليون برميل في اليوم كحد أقصى، نصفها في المملكة العربية السعودية و 500 ألف برميل في العراق. أما بالنسبة للدول المنتجة الأخرى ومنها النرويج وروسيا، فهي تضخ بأقصى قوتها ولا يمكنها زيادة قدراتها اليومية.

4.2.2. مشكلات التكرير: تعمل مصافي التكرير المتوافرة بعدد محدود جداً في العالم وخصوصاً في الولايات المتحدة بأقصى طاقتها وتلقى صعوبة في تلبية طلب الاستهلاك على البنزين الذي ارتفعت أسعاره عند الضخ. وهذه المصافي مُعدة خصيصاً لمعالجة النفط الخفيف الذي لا يحتوي سوى على كميات منخفضة من الكبريت، وهي نوعية لم تعد متوافرة تقريباً في السوق.

5.2.2. السياسات الحكومية الخاطئة: في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم للأزمة على عوامل وظروف السوق على أنهم الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط منذ سنة 2004، يُسلم بعض من المحللين بالإسهام الهام للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع المطرد للأسعار في عام 2008، بحيث لم تؤدي تلك السياسات الخاطئة فقط إلى تقييد الحصول إلى الموارد النفطية في جميع أنحاء العالم بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار، والتي من بينها عامل تأميم الموارد النفطية في بعض البلدان المصدرة للنفط مثل روسيا وفنزويلا، وكذا السياسة الضريبية المرنة لعبت دوراً هاماً في منع تغير أسعار الوقود في محطات البنزين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود ^v.

6.2.2. انخفاض الدولار: من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط؛ الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس (05) الماضية. ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقد ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس. فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف

الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه، ولكن في حال ترك السوق يتوازن وفقاً للظروف الجديدة فإنّ انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرتفع سعر النفط بالدولار^{vi}.

7.2.2. التقلبات الجيوسياسية: تلعب العوامل الجيوسياسية دوراً هاماً ومؤثراً في ارتفاع أسعار النفط في ظل التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً آنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات خلال الفترة بين (2000-2008) في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبقة ففي العراق تتعرض المنشآت النفطية لهجمات متواصلة منذ بدء الحرب، وكذا التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والدول الأوروبية مزيد من العقوبات عليها، والتي تعد ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية^{vii}.

8.2.2. دور المضاربين: حيث عاد المضاربون إلى السوق النفطية بغية دفع الأسعار إلى أعلى سعر ممكن. وإذا أخذنا أسعار التضخم في الاعتبار، فإنّ أسعار النفط الحالية لا تزال أقل بنحو 50% من أسعار النفط في السبعينيات من القرن الماضي طبقاً للأرقام التي أوردتها وكالة معلومات الطاقة الأمريكية، وقد ساهمت محاولات تقنين استهلاك الطاقة التي جرت على مدى العقود الماضية في تقوية الاقتصاديات الغربية للصدوم أمام أي صدمات أخرى لأسعار النفط. أما الخبير الاقتصادي الجزائري "عبد الرحمن مبتول" فحدد أسباب ارتفاع أسعار النفط في خمسة (05) عوامل هي:^{viii} أولها نمو الاقتصاد العالمي خاصة في الصين والهند وروسيا وتأثيره في زيادة الاستهلاك المحلي لتلك الدول، وثانيها تراجع الدولار أمام اليورو بنسبة 50% تقريباً منذ عام 2000 علماً بأن 90% من الصادرات النفطية و75% من حركة التجارة العالمية تتم بالدولار.

وأضاف "مبتول" أنّ ثالث هذه العوامل هو الضريبة على استهلاك المحروقات في الدول المتقدمة، ثم اختلال الطلب والعرض نتيجة المضاربة، وآخر هذه العوامل من وجهة نظر الخبير الاقتصادي الجزائري هو عدم رغبة الشركات المتعددة الجنسيات والولايات المتحدة في سعر برميل نفط "منخفض" لأنّ ذلك سيؤدي إلى غلق عدد كبير من حقول النفط في ولاية تكساس.

3. العوامل المؤثرة على انخفاض أسعار النفط أثناء الأزمة المالية العالمية (2008):

ببروز الأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من سنة 2008 وبداية 2009، وانتقال آثارها على الاقتصاد العالمي وعلى الكثير من المتغيرات الاقتصادية، فإنّ ذلك قد وُلد العديد من العوامل التي أدت إلى اتخاذ أسعار النفط منحاً تنازلياً، وتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:^{ix}

1.3.2. انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي وعلاقته بالطلب على النفط: لقد تسببت التطورات المتسارعة للأزمة منذ بروزها على السطح في الربع الثالث لعام 2008 في زيادة مستوى الضبابية وعدم الرؤى المستقبلية للاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدخله في أعماق ركود مر به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولقد كانت الدول الصناعية سباقة إلى مرحلة الانكماش، حيث بدأ نشاطها الاقتصادي ينكمش منذ الربع الثالث لعام 2008 عندما سجلت نمواً سالباً بلغ (-) 1.4% وبحلول الربع الرابع من عام 2008 أصبح هبوط النشاط الاقتصادي عالمي النطاق، حيث كان النمو السالب مهيماً على الاقتصاد العالمي ومجموعاته الرئيسية من دول صناعية ونامية ومتحولة على حد سواء، فانكمش الاقتصاد العالمي بنسبة

(- 6.5 %)، واقتصاد الدول الصناعية بنسبة (- 0.8 %) واقتصاد الدول النامية والمتحولة بنسبة (- 3.9 %). وقد جاء الربع الأول من عام 2009 مخيباً للآمال رغم كل الجهود المبذولة في سبيل الخروج من الأزمة، بحيث واصل الاقتصاد العالمي انكماشه إلى (- 6.4 %) واقتصاد الدول الصناعية إلى (- 7.8 %)، بينما ازداد انكماش اقتصاد مجموعة الدول النامية والمتحولة عمقاً بتسجيله لمعدل قدر بـ (- 4.2 %).

وبشكل عام انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من 5.2 % عام 2007 إلى 3.0 % عام 2008 ثم إلى (- 1.1) عام 2009 ، وعلى مستوى المجموعات الدولية فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية من 2.6 % عام 2007 إلى 0.6 % عام 2008 ثم إلى (- 3.4 %) عام 2009.

لقد كان الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي في الطلب العالمي على النفط وثيقاً جداً، إذ أدى الانخفاض الكبير في معدلات نمو الطلب على النفط حيث بلغ 1.2 % عام 2007 ليتقلص إلى (- 0.3 %) ثم إلى (- 1.6 %) عام 2009، وتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عامي (2008 - 2009) يلاحظ جلياً مدى التقلبات في معدلات النمو استجابة لحالة الركود التي هيمنت على الاقتصاد العالمي بشكل عام. حيث انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2008 بمستوى 1.2 مليون برميل يومياً مقارنة بالربع الأول، ثم واصل انخفاضه خلال الربع الثالث بمستوى 0.7 مليون برميل يومياً حيث بلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط في نهاية الربع الثالث مستوى 84.4 مليون برميل يومياً، وبلغ متوسط العام للطلب العالمي على النفط خلال عام 2008 مستوى 85.5 مليون برميل يومياً. واستمر الطلب العالمي على النفط في تراجع متصل حتى بلغ أدنى مستوياته في الثاني من عام 2009 عندما بلغ 83.1 مليون برميل يومياً، منخفضاً بحدود 0.9 مليون برميل يومياً بالمقارنة مع الربع الأول، ثم بدأ يسجل بعض التحسن خلال النصف الثاني من العام.

2.3.2. انحسار نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: بعد أن وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الاستثمارية ضالهم في الأسواق الآجلة للنفط الحام لجني أرباح كبيرة من خلال بيع وشراء البراميل الورقية وذلك من خلال مرحلة بروز الأزمة وفي ظل تخفيض معدلات الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الأمريكي الأمر الذي أسهم في ارتفاع أسعار النفط، فإنه وبعد تعمق الأزمة المالية والانهيار في أسواق الأسهم بدأ المستثمرون بتصفية مراكزهم على عجل في الأسواق المستقبلية في ظل عدم اليقين وبوادر الركود الاقتصادي مما أدى إلى انحصار دور المضاربات في تلك الأسواق، وانعكس ذلك على انخفاض حاد في الأسعار، مما يعكس تميز أسواق النفط على أنها أسرع واشد الأسواق حساسية تجاه المتغيرات المحيطة بها، وقد شهد حجم الأصول المالية المتداول في السوق الآجلة للنفط انحساراً عارماً خلال النصف الثاني من عام 2008.

3.3.2. الارتفاع في مستويات المخزونات النفطية: ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص على الضغط على أسعار النفط نحو الانخفاض، حيث شهدت سنتي 2008 و 2009 ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) حيث بلغت 6805 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2008، ويمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 165 برميل أي بنسبة 2.5 % عن سنة 2007، لتبلغ ما مقداره 6973 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2009، ويمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 168 برميل بنسبة 2.5 %.

4.3.2. ارتفاع الطاقات الإنتاجية لدى أوبك: تشير الأدلة التاريخية إلى أنه كلما كانت الإنتاجية الفائضة مرتفعة، فسيكون هناك ضغط نزولي على الأسعار، وعلى نفس القدر من الأهمية سيكون تأثير الصدمات على أسعار النفط محدوداً. وبلغوء أوبك إلى إقرار الحفض في إمداداتها النفطية عند حدوث نقص في الطلب على النفط، مع توفر العرض من قبل المنتجين من خارج أوبك لمحاولة المحافظة على توازن السوق، وذلك لمنع أسعار النفط من الانخفاض، حيث قامت المنظمة بإجراء التخفيض في ثلاث مناسبات خلال عام 2008 الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك، وهو الأمر الذي يعطي نوع من الطمأنينة ويساهم في تبديد مخاوف نقص الإمدادات، وهذا يؤدي إلى تراجع الأسعار.

3. أثر الأزمة المالية العالمية (2008) على الصادرات الجزائرية

عملت الحكومة الجزائرية على ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية سنة 2002 في إطار إصلاحات صندوق النقد الدولي، بانتهاج إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار حوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل إعطاء دفعة للاستثمارات الخاصة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك بتدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطي امتيازات مالية وضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور؛ ولكن الحكومة الجزائرية لم تنجح في هذه السياسة لضعف حجم الصادرات خارج المحروقات منذ بداية الأزمة.

1.3. أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية (2008): يوجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية، لكن الإشكال يكمن في حجم ذلك التأثير، وعموماً فإنّ الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمة المالية العالمية للأسباب التالية:^x

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق، وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أنّ معظم صادراتنا تتم بالدولار والذي شهد تدهوراً كبيراً في قيمته؛
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل 98 % من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول.
- عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة؛
- يتضح مما سبق، أنّ الاقتصاد الجزائري سيتأثر بالأزمة المالية العالمية لا محال، لكن بمستوى أقل مقارنة مع الدول الأخرى، وذلك راجع إلى ما يلي:
- عدم وجود سوق مالي حقيقي كما أنّ البورصة لم تندمج في الأسواق المالية العالمية؛
- عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية؛
- انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل جزئي حيث أنّ الجزائر لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- التسديد المسبق للمديونية الخارجية، والذي جنب الجزائر من الاضطرابات في الأسواق المالية؛

◀ إنّ الوضعية المالية للجزائر مريحة بحيث بلغ احتياطي الصرف 140 مليار دولار، وفائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية تقدر بـ 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58.14 مليار دولار، مما يسمح بتمويل الاقتصاد وتغطية النفقات العمومية لمدة تتجاوز السنتين.

◀ واصل بنك الجزائر في السداسي الأول لسنة 2008 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف وعودة التضخم على المستوى العالمي^{xi}.

2.3. أثر الأزمة المالية العالمية (2008) على الصادرات الجزائرية: تشكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية نسبة ضعيفة جداً إذ لا تتجاوز نسبة 3 % في أحسن الأحوال، ويبقى الاعتماد دوماً على صادرات النفط والذي يشكل نسبة 97 % من الصادرات الجزائرية.

لقد كان للأزمة المالية العالمية تأثير كبير على الصادرات الجزائرية، وذلك بسبب ارتباط الاقتصاد الجزائري الربيعي بالنفط، وهذا الأخير يتحدد سعره عبر متغيرات خارجية ووفقاً لقانون العرض والطلب، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (1) كالتالي:

الجدول رقم (1): أسعار البترول والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات الإجمالية	أسعار البترول / دولار للبرميل
	القيمة	النسبة %		
2000	21060	97.27	21650	28.5
2001	18530	97.06	19090	24.85
2002	18110	96.79	18710	25.24
2003	23990	98.03	24470	29.03
2004	31550	97.92	32220	38.66
2005	45588	98.05	46495	54.6
2006	53608	97.84	54792	65.7
2007	59605	97.83	60917	74.9
2008	77192	97.53	79146	99.9
2009	44411	97.66	45477	62.3
2010	56143	97.20	57762	80.2
2011	71662	97.10	73802	112.9
2012	70571	97.18	72620	111.0
2013	63662	69.72	65823	109.0

المصدر:

- (2000 - 2004): BANK OF ALGERIA, STATISTIQUES MONÉTAIRES 1964-2005 ET STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992-2005, BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE, JUIN 2006, P 73.

- (2005 - 2008): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 06، الجزائر، مارس 2009، ص 27-28.

- (2009): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 17، الجزائر، مارس 2012، ص 27-28.

- (2010 - 2013): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 29، الجزائر، مارس 2014، ص 27-28.

سوف نقوم بتحليل هذا الجدول، وذلك عن طريق تقسيمه إلى مرحلتين:

◀ المرحلة الأولى: الصادرات الجزائرية قبل الأزمة المالية العالمية 2008

في سنة 2000 كانت الصادرات الجزائرية قد بلغت 21650 مليون دولار، لتتخفّف في سنة 2001 بنسبة 11.82 % لتواصل الانخفاض في سنة 2002 إذ بلغت 18710 مليون دولار، وهذا نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثّرت على أسعار البترول، إذ انخفضت من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 24.85 و 25.24 دولار للبرميل للسنتين الموالتين، لترتفع الصادرات في سنة 2003 بنسبة 30.78 % وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى 29.03 دولار للبرميل والذي يرجع إلى إضراب شركات النفط الوطنية الفنزويلية عن العمل، وكذا الغزو الأمريكي على العراق^{xii}. وفي سنة 2004 يتواصل ارتفاع أسعار البترول ليتجاوز حدود 40 دولار للبرميل لترتفع بذلك الصادرات الجزائرية بنسبة 31.67 % إذ بلغت 32220 مليون دولار، وذلك نتيجة انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى، وارتفاع معدلات النمو في آسيا، وضعف قدرة الدول المصدرة على زيادة إنتاجها. لتقفز في سنة 2005 أسعار البترول إلى 54.6 دولار أمريكي بنسبة ارتفاع 41.23 %، وذلك بسبب إعصار كاترينا الذي ضرب خليج المكسيك^{xiii}، لترتفع بالتالي الصادرات الجزائرية بنسبة 44.30 % إذ بلغت 46495 مليون دولار.

ويتواصل ارتفاع أسعار البترول للسنتين الموالتين وذلك بسبب تراجع كبير للمخزونات الأمريكية وخفض نسب الفائدة من قبل الاحتياطي الفدرالي^{xiv}، وكذا أدت التوترات السياسية إلى انقطاع إمدادات النفط من نيجيريا التي تحتل المرتبة 12 في ترتيب الدول المصدرة للنفط، إذ تجاوزت أسعار النفط عتبة 90 دولار للبرميل، لترتفع معها الصادرات الجزائرية بنسب 17.84 و 11.17 % خلال سنتي 2006 و 2007 على التوالي.

◀ المرحلة الثانية: الصادرات الجزائرية بعد الأزمة المالية العالمية (2008-2013)

في سنة 2008 بلغت قيمة صادرات النفط الجزائرية أعلى قيمة لها خلال كل السنوات، حيث ارتفعت إلى 79146 مليون دولار، وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية حيث بلغ 147 دولار للبرميل، وهذا نتيجة تراجع سعر صرف الدولار، وتراجع المخزونات الأمريكية، وحفاظ أوبك على مستوى الإنتاج، وكذا نمو الطلب الصيني^{xv}. لتتدهور بعد ذلك الصادرات الجزائرية سنة 2009 بنسبة 42.54 % إذ بلغت فقط 45477 مليون دولار أمريكي وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول إلى 47 دولار للبرميل بسبب تناقص الطلب العالمي الراجع إلى دخول الدول المتقدمة في ركود اقتصادي وانخفاض مستوى النمو في كل من الهند والصين بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية^{xvi}، وكذا ازداد هذا الأمر تعقداً في ظل وجود سياسات ترشيد استهلاك الطاقة ووجود بدائل طاووية مثل الفحم، ووجود عرض فائض من النفط^{xvii}.

لترتفع الصادرات مجدداً في سنتي 2010 و 2011 وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول مجدداً نتيجة الدولار الأمريكي والأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط (تفاهم الأحداث في سوريا) وشمال إفريقيا (تفاهم الأحداث في ليبيا)^{xviii}، لتواصل ارتفاعها في السنتين الموالتين وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول إلى 110 دولار للبرميل وذلك راجع إلى تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وكذا الأحداث التي شهدتها أوكرانيا، وشد وجذب بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وتفاهم الأحداث في كل من ليبيا وسوريا مجدداً.

4. الأزمة النفطية (2014) وانعكاساتها على الصادرات الجزائرية

تشهد أسعار النفط أسوأ انهيار لها منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث تراجعت أسعار النفط الخام إلى مستويات قياسية، ففي شهر يونيو عام 2014 كانت 115 دولار للبرميل إلى أن وصلت في أول يوم من شهر فيفري 2016 الحالي إلى 32 دولار للبرميل.

فما هي أسباب انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة؟ وما هي آثاره على الصادرات الجزائرية؟ هذا ما سوف تتم الإجابة عليه من خلال ما يلي:

1.4. أسباب تدهور أسعار النفط:

يمكن القول أنه يوجد سبعة (07) أسباب لتدهور أسعار النفط بهذا الشكل غير المسبوق، وهي:

أ - ارتفاع الإنتاج من دول الأوبك والدول خارج منظمة الأوبك: تحافظ دول الأوبك على سقف الإنتاج منذ عشرة سنوات عند 30 مليون برميل يومياً، وقد بلغ متوسط الإنتاج اليومي لدول الأوبك خلال الربع الثالث 2014 نحو 30.2 مليون برميل أي ما يشكل نسبة 32.9 % من الإنتاج العالمي، غير أنّ الإنتاج من خارج الأوبك حقق نمواً بمعدل 11 % من 55.5 مليون برميل يومياً عام 2009 إلى 61.7 مليون برميل خلال الربع الثالث 2014، الأمر الذي يجعل هذه الدول مسؤولة بشكل كبير عن زيادة المعروض.

ب - ظهور إنتاج النفط الصخري: الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يومياً إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تحمة من المعروض العالمي^{xix}.

ج - زيادة الإنتاج في العراق: لم ينتبه العالم إلى أنّ العراق كان في عام 2015 البلد الثاني على مستوى العالم الذي شهد زيادة في إنتاج البترول، إذ بالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد، تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يومياً، هذه الزيادة المقدرة بمليون برميل تعادل إنتاج الجزائر بأكملها، وهو ثالث أكبر منتج للبترول في إفريقيا.

د - عودة إيران إلى تصدير النفط: بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "1+5"، والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، في يناير/كانون الثاني، تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وبذلك ستمكن هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل، ويتوقع أن تجاري جارتها العراقية في إنتاج النفط.

وبحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً، فيما تتوقع المنظمة الدولية للطاقة أن يزيد الإنتاج بمقدار 300 ألف برميل يومياً مع انتهاء العام الحالي، هذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً سيكون لها تأثير على الأسعار أيضاً^{xx}.

هـ - الانكماش في الطلب العالمي: شهد الاستهلاك العالمي للنفط - الذي يعد المحرك الرئيسي للطلب - تراجعاً ملموساً، إذ تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) من 3.4 % إلى 3.3 %، في ظل التباطؤ في الاقتصادات الصناعية في أوروبا واليابان، وتراجع النمو في الاقتصادات الناشئة لا سيما الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، في ظل ما تشهده الأسواق المالية فيها من ارتباك جراء تخفيض عملتها اليوان.

و - حرب الأسعار الخفية: هناك من يرى أنّ حرباً خفية غير معلنة تحاك، طرفاها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وأنّ الهدف غير المصرح به هو ضرب الاقتصادين الروسي والإيراني، فالقيادة الروسية لازالت تذكر ما حدث عام 1986 حين قامت السعودية برفع إنتاجها وإغراق السوق بالإمدادات، ما أدى إلى هبوط الأسعار إلى ما دون 10 دولارات للبرميل، وتراجع العائدات في الاتحاد السوفياتي السابق وهو أحد العوامل التي عجلت بزوال النظام الشيوعي فيها وولادة روسيا الاتحادية عام 1991. إنّ الانخفاض الحالي في أسعار النفط يُؤرق صنّاع القرار في "الكرملين"، لا سيما وأنّ 45 % من الموازنة العامة الحكومية تأتي من الضرائب على النفط والغاز، بل إنّ استمرار التراجع في الأسعار قد يترتب عليه تخفيض إنفاقها على قواتها المسلحة وهو ما لا تريده روسيا، لا سيما مع الأوضاع المتفجرة في أوكرانيا على خلفية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم. أما جمهورية إيران فإنّ انخفاض الأسعار دون عتبة الـ 100 دولار سيفاقم من العجز العام في ميزانيتها، وسيأتي على عائداتها النفطية، التي تعاني من انخفاض في الصادرات، نظراً للعقوبات الاقتصادية التي يفرضها عليها الغرب على خلفية ملفها النووي المثير للجدل. وتُنظر إيران بكثير من الريبة إلى المواقف السعودية، لا سيما وأنّ إيران تعد من "الصقور داخل أوبك" وهي ما فتئت تناشد الدول الأعضاء فيها بخفض الإنتاج لكبح التراجع في الأسعار^{xxi}.

ز - قوة الدولار الأمريكي: بما أنّ النفط الخام مُسعر بالدولار الأمريكي فلا شك أنّ قوة الدولار الأمريكي تؤثر سلباً على أسعار النفط وذلك بحكم الارتباط العكسي الذي يربط الدولار بأسعار النفط. مع غياب أي تطورات من جهة منظمة أوبك في الفترة الأخيرة كان ارتفاع الدولار الأمريكي كفيلاً في تخفيض أسعار النفط لتصل إلى أدنى مستوياتها.

2.4. تأثير الأزمة النفطية (2014) على الصادرات الجزائرية: - لقد تأثرت الصادرات الجزائرية بسبب انخفاض

أسعار البترول، وهذا ما يظهره الجدول رقم (2) كالتالي:

الجدول رقم (2): يوضح تأثير الأزمة النفطية الحالية على الصادرات الجزائرية

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية		أسعار البترول / دولار للبرميل
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2014	58362	95.41	2810	4.59	61172	100	100.0
2015	33081	94.15	2057	5.85	35138	100	53.1
2016	27917	94.00	1781	6.00	29698	100	45.0
2017	33203	94.51	1930	5.49	35132	100	54.1

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 33، الجزائر، مارس 2016، ص ص 27-28.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، الجزائر، جوان 2018، ص ص 27-28.

عرف متوسط السعر السنوي للبرميل الواحد من البترول - والذي تجاوز 100 دولار بين 2001 و2014 - انخفاضاً حاداً في 2015 و2016 ليصل إلى 53.1 دولار و45.0 دولار على التوالي؛ نتيجة لذلك، انخفضت قيمة الصادرات من المحروقات بنسبة 15.6 % في 2016 (-43.4 % في 2015) وذلك على الرغم من الزيادة المحسوسة في الكميات المصدرة (10.7 %)، حيث تراجعت صادرات المحروقات من 33.08 مليار دولار في 2015 (18.23 مليار دولار في السداسي الأول و14.85 مليار دولار في السداسي الثاني) إلى 27.92 مليار دولار فقط في 2016 (12.47

مليار دولار في السداسي الأول و 15.45 مليار دولار في السداسي الثاني؛ في حين، عرفت صادرات المحروقات انتعاشاً في الثلاثي الرابع من 2016 لتبلغ 8.47 مليار دولار، أي زيادة قدرها 2 مليار دولار مقارنة بالمعدل الثلاثي للثلاثيات الثلاثة الأولى من نفس السنة (6.49 مليار دولار) ^{xxii}.

بالمقارنة مع سنة 2004 أين كان متوسط سعر البترول أدنى بكثير من مستواه في سنة 2016 (38.7 دولار للبرميل في 2004 مقابل 45.0 دولار للبرميل في 2016) كانت صادرات المحروقات خلال تلك السنة تفوق ب 13 % مستواها خلال 2016 (31.55 مليار دولار في 2004 مقابل 27.92 مليار دولار في 2016) مما يعكس الانخفاض الكبير في كميات المحروقات المصدرة خلال العشرية الأخيرة.

أدى الانتعاش في أسعار البترول في 2017، بعد سنتين من الانخفاض المتواصل، إلى زيادة في قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة بسنة 2016 بواقع 18.9 % (-43.4 % في 2015 و -15.6 % في 2016) في ظرف انخفاض الكميات المصدرة (-2.2 %)، حيث انتقلت الصادرات من المحروقات من 27.92 مليار دولار في 2016 إلى ما يقارب 33.20 مليار دولار في 2017 (16.5 مليار دولار في السداسي الأول و 17.05 مليار دولار في السداسي الثاني). كوتيرة ثلاثية، بلغت الصادرات من المحروقات أعلى مستوى لها في الثلاثي الرابع من سنة 2017 بقيمة 9.27 مليار دولار، مقارنة بمتوسط ثلاثي قدره 7.98 خلال الثلاثيات الثلاثة الأولى من نفس السنة ^{xxiii}.

في الوقت نفسه، بلغت الصادرات من السلع خارج المحروقات، التي كان متوسط قيمتها السنوية خلال العشرية الأخيرة منخفضاً جداً (1.21 مليار دولار)، حيث بلغت 1.39 مليار دولار في 2016 و 1.37 مليار دولار في 2017، ما يدل على الضعف الكبير لتنوع الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هذه الصادرات من السلع خارج المحروقات تتركز على ثلاث فئات من المنتجات، والتي تمثل حوالي ثلاثة أرباع المجموع (71%) ألا وهي: الأسمدة المعدنية أو الكيميائية الآزوتية، والأمونياك اللامائي والسكر، بحصص نسبية تقدر ب 32 % و 23 % و 16 % ^{xxiv}.

5. الخلاصة:

توصلت الدراسة إلى أن الأزمات النفطية الأخيرة أثرت بدرجة كبيرة على الصادرات الجزائرية، سواء كانت في قطاع المحروقات أو قطاع خارج المحروقات، وذلك أن الصادرات تعتمد بنسبة 98 % على قطاع النفط، وحتى 2 % المتبقية نسبة كبيرة منها تعتبر مشتقات من القطاع النفطي، وبما أن النفط تتحكم فيه عوامل خارجية - وذلك برؤية أسباب تذبذبه - فإن الصادرات الجزائرية سوف تبقى عرضة إلى الصدمات الخارجية التي تُحدثها تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلى غاية القضاء على التبعية للقطاع الريعي.

6. الإحالات والمراجع:

- ⁱ - وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، تحليل موقف: هل أصبحت " معادلة العرض والطلب " عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، فيفري 2015، ص 5-6.
- ⁱⁱ - آمال رحمان ومحمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل - حالة الجزائر -، مجلة الباحث، العدد: 12، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2013، ص 19.
- ⁱⁱⁱ - مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة: (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد: 09، العدد: 03، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 206.

- iv - باسم عبد الهادي حسن، الأسباب الجيوسياسية والاقتصادية لأزمة النفط الدولية، جريدة المدى، العدد (239)، بغداد، 2004/10/28، متاح على الرابط التالي: <http://www.almadapaper.net/sub/10-239/p19.htm>، تاريخ الاطلاع: 2018/11/11.
- v - داود سعد الله، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار (2008-2009)، مجلة الباحث، العدد (09)، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2011، ص 215.
- vi - المرجع نفسه، ص 216.
- vii - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (15)، العدد (01)، غزة، فلسطين، 2013، ص 337.
- viii - جريدة الرياض، المراقبون يستبعدون زيادة الإنتاج في اجتماع جدة الدول المنتجة تؤكد براءتها من حريق أسعار النفط العالمية، العدد (14605)، السعودية، 2008/06/19، متاح على الرابط التالي: <http://www.alriyadh.com/351930>، تاريخ الاطلاع: 2018/11/12.
- ix - براهم بقللة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد (12)، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2013، ص 14.
- x - مراد ناصر، أثار الأزمة الاقتصادية الراهنة (حالة الجزائر)، بحث مقدم لمؤتمر: الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها، جامعة جرش، جرش - الأردن، 2018/12/16-14، ص ص 10-11، الورقة البحثية متاحة على الرابط التالي: <http://iefpedia.com/arab/?p=23631>، تاريخ الاطلاع: 2018/11/13.
- xi - سليمة بوقصة، الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدية، 2009، ص 160.
- xii - فادي بن عبد الله العجاجي، تاريخ النفط السعودي وأهم الأحداث التي أثرت في الأسعار خلال 80 عاماً: مستقبل صناعة النفط والاقتصاد العالمي مرهون بقدرة المملكة على زيادة قدراتها الإنتاجية كل خمس سنوات، صحيفة الرياض، العدد (16272)، الرياض، 2013/01/11، متاح على الرابط التالي: www.alriyadh.com/800538، تاريخ الاطلاع: 2018/11/13.
- xiii - أمينة عتو، انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر (1969-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص 12.
- xiv - الجزيرة نت، أسعار النفط خلال أربعة عقود، 2008/4/17، متاح على الرابط التالي: www.aljazeera.net/ebusiness/pages/b4bc90ec-bb07-44b1-bc25-9cc0bd43fd68، تاريخ الاطلاع: 2018/11/13.
- xv - المرجع نفسه.
- xvi - زكي قانة، تداعيات الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (09)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2011، ص 171.
- xvii - عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية"، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، يومي 20/21 أكتوبر 2009، ص 3.
- xviii - أمينة عتو، مرجع سبق ذكره، ص 13.
- xix - عبد الحميد مرغريت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، ص 1.
- xx - يوهانس بك، وباسر أبو معيلق، ثمانية أسباب وراء انخيار أسعار النفط، 2016/02/25، متاح على الرابط التالي: <http://dw.com/p/1I0gU>، تاريخ الاطلاع: 2018/11/15.
- xxi - هب عطا عبد الوهاب، انخفاض أسعار النفط الأسباب والنتائج، الصباح الجديد، سبتمبر 2015، متاح على الرابط التالي: <http://www.newsabab.com/wp/newspaper/60448>، تاريخ الاطلاع: 2018/11/15.
- xxii - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 50.
- xxiii - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص 41.
- xxiv - المرجع نفسه، ص 42.